أثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية

د/ زيدان محمد

أستاذ محاضر، جامعة الشلف

الملخص:

يستعرض البحث موضوع تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار عالمي بإشراف المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات المنبثقة عن مفاوضات الأوروغواي، والتي توصلت فيها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة إلى اتفاق بشأن تحرير قطاع الخدمات بصفة عامة والخدمات المالية والمصرفية بصفة خاصة، و يبرز جوانب التحرير المالي والمصرفي في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي أضحت واحدة من التطورات العالمية التي تستدعي الاهتمام.

كما يتناول البحث استشراف الآثار والانعكاسات المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، و اقتراح الآليات والاستراتيجيات لمواجهة تحديات تحرير الخدمات المالية والمصرفية في ظل اتفاقية الجاتسGATS.

RÈsumÈ:

Notre recherche a pour objectif díÈtudier la libÈralisation du commerce des services financiers et bancaires dans son contexte international sous la tutelle de líorganisation mondiale du commerce, cette derniËre a ÈlaborÈe ñ ‡ travers les conversations de líAurguewey ñ une convention de libÈralisation du secteur de services en gÈnÈral, et les services financiers et bancaires en particulier.

A partir de cet ÈvÈnement la convention est devenue parmi les Èvolutions internationales les plus marquantes.

En outre, líÈtude du sujet projette les effets et les rÈpercussions prÈvues de la libÈralisation du commerce des services financiers et bancaires sur líindustrie bancaire dans les banques algÈriennes, et proposer- en regard - les stratÈgies et les mÈcanismes utiles qui affrontent les enjeux de la convention.

مقدمة :

شهدت الساحة المصرفية العالمية في أواخر القرن العشرين تغيرات كبيرة، انعكست بشكل واضح على المنظومة المصرفية لكل دول العالم، كان لهذه التغيرات والتطورات التي حملتها ظاهرة العولمة المالية تأثيرات واسعة على الصناعة المصرفية، من أهمها الضغوط التنافسية المتزايدة و التطور التكنولوجي والابتكارات المالية، حيث أصبح القطاع المالي والمصرفي يشكل أهم قطاع الخدمات في العالم، مما حد بالمنظمة العالمية للتجارة إلى تنظيم التجارة في الخدمات المالية والمصرفية في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(الجاتس*GATS).

والجزائر في مراحل متقدمة من المفاوضات استعدادا لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوقيع هذه الاتفاقية، بما تحمله من آثار على المنظومة المصرفية الجزائرية، الأمر الذي يستوجب من القائمين على هذه المنظومة مواجهة هذه الآثار بالاستفادة من المكاسب والتقليل من الآثار السلبية.

أولا- التطورات العالمية في المجال المصرفي والمناخ العام للصناعة المصرفية :

شهدت الساحة المصرفية العالمية في تسعينيات القرن العشرين العديد من المستجدات وعرفت الكثير من التطورات، انعكست بدورها على إعادة صياغة النظام المصرفي العالمي وأدت إلى تغيرات واضحة في المناخ العام للصناعة المصرفية، ومن هذه التطورات نذكر مايأتي:

1- المتغيرات الأساسية للخريطة المصرفية العالمية (العولمة، التحرير، التنافسية) :

يعد تطور الصناعة المصرفية أحد الأوجه الرئيسية للعولمة المالية، وتجلى ذلك من خلال توجهات البنوك نحو خدمة العملاء من خلال توسيع المنتجات والخدمات المصرفية المعروضة، وقد صاحب هذه التوجهات التحرير المتزايد من القيود التنظيمية الخاصة بأعمال البنوك، الذي اتخذ شكلا رسميا ومنظما في إطار منظمة التجارة العالمية[1].

كما برز خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين ثلاثة اتجاهات تنافسية رئيسية في مجال العمل المصرفي، أولها تزايد حدة المنافسة بين البنوك التجارية من جهة، و بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية من جهة ثانية، و بين المؤسسات المالية وغير المالية من جهة ثالثة[2].

2 ـ التطورات العالمية في الأنشطة والأدوات المصرفية:

استجابة للتطورات العالمية وتماشيا مع التحولات المصرفية العالمية، أصبح لزاما على البنوك استحداث أنشطة وأدوات مصرفية تمكنها من البقاء والاستمرار في ظل بيئة تنافسية شديدة، وفيما يلي نورد أهم هذه الأنشطة:

– التوريق أو التسنيد، وهو العملية التي يتم بمقتضاها تحويل الأصول المالية غير السائلة إلى أدوات يمكن تداولها في أسواق رأس المال عن طريق إعادة بيعها للمستثمرين[3].

– الاهتمام بالابتكارات المالية والصناعة المصرفية الحديثة والتي كان من مظاهرها قيام البنوك بتطوير النظم، الأساليب والأدوات بهدف تقديم خدمات جديدة ومتميزة لمقابلة احتياجات ورغبات العملاء الدائمة التغير[4].

– تغير هيكل الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك عن طريق التوسع في استخدام المبتكرات المالية وبنود خارج الميزانية أو ما يطلق عليها المشتقات، والتغير في هيكل الودائع وارتفاع تكاليفها، إلى جانب التوسع في الإقراض قصير الأجل، والاتجاه نحو تقديم خدمات مصرفية جديدة تماشيا مع التطورات التكنولوجية[5].

3 ـ التطورات العالمية على صعيد حجم ونطاق المؤسسات المصرفية:

واجهت الصناعة المصرفية خلال العقدين الماضيين عددا من التطورات العالمية كان لها الأثر الواضح تطور الصناعة المصرفية نذكر من أهمها:

– الاندماج المصرفي، وهو عبارة عن اتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد[6]، و يعد أحد أنجع الأساليب لمواجهة المنافسة المحتدمة في

الساحة المصرفية من جهة، والضغوط التي تعاني منها البنوك فيما يخص تدني الربحية وضعف القواعد الرأسمالية من جهة أخرى.

– اتجاه البنوك نحو الصيرفة الشاملة بتقديم مزيج خدمي متنوع من الخدمات المصرفية و المالية، بعد ما كانت معظم البنوك متخصصة في أنشطة محددة.

– أدى التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات إلى إحداث العديد من التغييرات والتطورات في مجال الصناعة المصرفية، حيث عملت البنوك على الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات، بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية نحو العميل بدقة وسهولة وأسرع وقت[7].

– انتشار المصرفية الإسلامية،حيث تجاوز عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية 500 مؤسسة نهاية عام 2008 منتشرة في 75 دولة، وبإجمالي أصول فاق 400 مليار دولار ،ووصل معدل النمو في القطاع المصرفي الإسلامي إلى 208 %.

4 ـ التطورات الرقابية في المجال المصرفي وزيادة المخاطر :

على ضوء التطورات التي عرفها البيئة المصرفية العالمية وما أفرزته من مخاطر، تم وضع مجموعة من القواعد والمعايير الرقابية ترمي إلى تحقيق السلامة المصرفية الدولية وذلك عن طريق:

– توحيد قواعد الرقابة العالمية على البنوك، حيث قام بنك التسويات الدولية بوضع قواعد وعايير في إطار مقررات لجنة بازل تضمن سلامة الأعمال المصرفية وتحول دون تعرض البنوك للإفلاس[9]؛

– الاهتمام بإدارة المخاطر بسبب زيادة الضغوط التنافسية، واتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتنامي استخدام المبتكرات المالية، حيث أصبحت ترتكز في مضمونها على فن إدارة المخاطر[10].

5 ـ المناخ العام للصناعة المصرفية :

عرف المناخ العام للصناعة المصرفية خلال العقدين الماضيين عددا من القوى الرئيسية الدافعة للتغيير، ومن المتوقع أن تزداد حدة تأثير تلك القوى على البنوك،

وأصبحت هذه الصناعة أكثر تعقيدا، وأصبح أداء البنوك مرهون بمدى قدرتها على الاستثمار المصرفي والرقي بهذه الصناعة التي أصبحت شديدة التنافسية.

5-1 محددات الدخول إلى الصناعة المصرفية: والمتمثلة في العوائق التي تحول دون تحوّل المنافسين المحتملين إلى منافسين فعليين، وتنقسم تلك العوائق إلى[11]:

– عوائق خارجية وتتمثل في الخصائص الأساسية للصناعة المصرفية، والتي تعبر عن حجم التكاليف التي يتحملها المنافسون الجدد عند الدخول إلى هذه الصناعة.

– عوائق داخلية وتشير إلى الصعوبات التي يصنعها المنافسون الحاليون للحد من دخول منافسين جدد إلى الصناعة المصرفية.

5-2 العوامل المؤثرة على المنافسة في الصناعة المصرفية: تعمل البنوك تحت تأثير ثلاث قوى رئيسية هي[12]:

– العملاء الذين أصبحوا برغباتهم واحتياجاتهم محور اهتمام البنوك، الأمر الذي يتطلب منها انتهاج استراتيجيات تساعدها في فهم واستيعاب توجهات العملاء.

– المنافسة الشديدة من داخل وخارج القطاع المصرفي، الأمر الذي يدفع بالبنوك إلى تطوير وباستمرار في تقديم خدماتها القائمة وابتكار خدمات جديدة، مستفيدة من التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات.

– التغيير المستمر في البيئة المصرفية، حيث ألقت ثورة الاتصالات والمعلومات على البنوك مهمة تغيير وتطوير الفكر الإداري و المصرفي وتكييف بيئة العمل المصرفي لتتلاءم مع هذه التغيرات[13].

5-3 عوامل التغير في الصناعة المصرفية: هناك مجموعتان من قوى التغيير أثرت بشدة في الصناعة المصرفية من خارج الصناعة وداخلها[14]، فمن الخارج كانت التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والتي شكلت في مجملها ملامح النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديد الأثر الكبير على هذه الصناعة، الأمر الذي أدى إلى تعرض هذه الصناعة المصرفية إلى منافسة أكثر حدة، بسبب موجة التحرير الذي شهدته القطاعات المالية والمصرفية، أما من الداخل فقد كانت البداية عند إطلاق فكرة حساب "إدارة النقد" عام

1975، حيث لم يكن لدى المصرفيين الرؤية الكافية ليدركوا بأن الأمر كان بداية لفكرة اللاوساطة التي غيرت وجهة الصناعة المصرفية.

5-4 أثر هيكل الصناعة المصرفية على أداء البنوك: هناك جملة من العوامل تؤثر في هيكل الصناعة المصرفية منها عدد البنوك وحصصها في السوق، تكاليف الدخول إلى السوق والخروج منه، التجانس بين المنتجات والخدمات المقدمة، نوعية التكنولوجية المستخدمة[15].

ثانيا-السياق العام لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

خضع قطاع الخدمات بصفة عامة والخدمات المالية والمصرفية بصفة خاصة لتنظيم واسع النطاق على النحو الذي يعكس أهميته في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي سمح بإدراجه في أجندة المنظمة العالمية للتجارة، وكلل بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

1 ـ الأهمية النسبية لقطاع الخدمات:

تشير الإحصاءات العالمية إلى أن حجم نمو تجارة الخدمات عالميا بلغ 2.9% في الفترة 1990– 2000، وهو ما يمثل ضعف حجم النمو في القطاع الذي بلغ حجم نموه 1.4% في الفترة 1980– 1989[16]، وبالنظر لسرعة نمو القطاع الذي أصبح يمثل في عام 2001 نحو 40% من الناتج العالمي الإجمالي، و70% من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الدول الصناعية، و50% من إجمالي الناتج المحلي لاقتصاد الدول النامية.

كما ساهم قطاع الخدمات بنسبة 79% في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية[17]، وهو ما يفسر اهتمام الدول الصناعية بهذا القطاع، وتشير إحصائيات منظمة التجارة العالمية إلى أن إجمالي صادرات العالم من الخدمات بلغ 1775 مليار دولار في عام 2005 ، بعد أن كان 1440 مليار دولار في عام 2001، وكان نصيب البلدان النامية من مجموع صادرات الخدمات في العالم 22 % عام 2003[18].

كما ساهم قطاع الخدمات في استقطاب اليد العاملة، حيث تشكل الخدمات مصدر العمالة الرئيسي في اقتصاد البلدان النامية، والتي قد تصل نسبتها إلى 50% من الوظائف

في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي وشرق آسيا، أما في ما يتعلق بجانب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح قطاع الخدمات يشكل أكبر مجال للاستثمار الأجنبي، حيث أستقطب ما نسبته 60% من الاستثمارات العالمية المباشرة عام 2008[19].

2 ـ أسباب ودوافع تحرير تجارة الخدمات في إطار الجاتس:

جاء في مقدمة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الأسباب التي دعت إلى تحرير تجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية والمصرفية والتي نلخصها فيما يلي[20]:

– القيود المتعددة التي تخضع لها تجارة الخدمات وما يغلب عليها من نزعة حمائية في معظم دول العالم، مما يشكل عائق على نمو العلاقات الاقتصادية الدولية في هذا المجال.

– الاعتراف بالأهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات وأثرها على حجم التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي.

– الرغبة في إقامة نظام متعدد الأطراف لتجارة الخدمات بهدف التوسع في هذا القطاع في إطار من الشفافية والتحرير كوسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي لجميع الأطراف.

– الرغبة في زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات وزيادة صادراتها الخدمية من خلال تعزيز قدراتها الداخلية وإمكانياتها التنافسية وكفاءتها في تحرير تلك الخدمات.

– الأخذ في الاعتبار التفاوت بين الدول المتقدمة والنامية بسبب الظروف الاقتصادية؛

– الإقرار بحاجة الدول النامية في ممارسة هذا الحق نظرا لاحتياجاتها التنموية.

4 ـ أنواع الخدمات المالية والمصرفية التي شملتها اتفاقية الجاتس:

شملت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية التالية[21]:

4ـ1 خدمات التأمين: التأمين المباشر، بما فيه التأمين المشترك سواء على الحياة أو بقية فروع التأمين، كما يدخل في نطاق التأمين أيضا إعادة التأمين والتعويضات، والوساطة في التأمين والخدمات المساعدة كالسمسرة والوكالة.

4-1 الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية باستثناء التأمين و تشمل على ما يلي[22]:

- قبول الودائع والأموال بين الأفراد والبنوك.
- الإقراض بكافة أشكاله.
- التأجير التمويلي.
- خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والشيكات المصرفية؛
- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية؛
- التجارة لحساب المؤسسات المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها وذلك في الأدوات التالية: النقد الأجنبي، المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها، أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف؛
- الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج و الإصدار الخاص كوكيل؛
- أعمال السمسرة في النقد؛
- إدارة الأموال مثل الإدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات؛
- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية بما فيها الأوراق المالية والمشتقات المالية؛
- تقديم وإرسال المعلومات المالية ومكينة البيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها؛
- تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى وذلك لكافة الأنشطة السالفة الذكر، وكذلك تقديم الخدمات الاستثمارية في مجال التملك وإعادة الهيكلة ووضع الإستراتيجيات للشركات والمؤسسات المالية.

5 ـ الخدمات المالية والمصرفية المستثناة في اتفاقية الجاتس:

هناك بعض الخدمات المالية التي تم استثناؤها من الاتفاقية تتمثل في[23]:

– الأنشطة التي يمارسها البنك المركزي أو السلطة النقدية أو الحكومة لتنفيذ سياسات نقدية أو سياسات خاصة بسعر الصرف، و تعرّف المادة الأولى الفقرة الثالثة من الاتفاقية الخدمات التي تخضع في تقديمها للسلطة الحكومية "بأنها تلك الخدمات التي لا تقدم على أساس تجاري أو التي لا تكون في تنافس مع مقدمين آخرين"[24]؛

– الأنشطة التي تشكل جزءا من أي نظام رسمي للتأمينات الاجتماعية أو من أنظمة المعاشات؛

– الأنشطة التي يمارسها أي كيان عام لحساب الحكومة أو بضمان منها أو باستخدام مواردها المالية.

ثالثا–الآثار المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على نشاط البنوك الجزائرية:

من المتوقع أن يكون لتحرير الخدمات المالية والمصرفية تأثيرا كبيرا على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، في ظل انفتاح السوق المصرفية الجزائرية على العالم من جهة، ومستوى أداء البنوك العمومية الذي مازال دون المستوى المطلوب والذي يجعل بنوك القطاع العام غير قادرة على المنافسة.

1 ـ واقع الصناعة المصرفية في البنوك الجزائرية:

سعيا منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على الاستفادة من التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات ابتداء من عام 1997، حيث قامت شركة SATIM * والتي أنشأت في 1995/03/25 ضمن قانون 103–95 بإعداد مشروع لإيجاد حل للنقد بين البنوك عام 1996، تحققت الخطوة الأولى من هذا المشروع عام 1997، بإعداد شبكة نقدية إلكترونية بين البنوك الجزائرية، وأصبح بإمكان البنوك المحلية والأجنبية تقديم خدمة سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي، إذ بلغ عدد هذه الأخيرة عام 2002 حوالي 250 جهاز[25]، كما عملت شركة SATIM على تأمين قبول البطاقة

في جميع البنوك، وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك، حيث تؤمن تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسات المسئولة عن المقاصة، كما عملت ذات الشركة على كشف البطاقات المزورة.

والجدول الموالي يبين تطور عدد البطاقات البنكية لدى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية خلال الفترة 2000-2005.

المؤسسة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
بريد الجزائر	104311	130094	15415	178311	82432	271291
البنك الجزائري الخارجي	1781	2559	3622	5477	8600	8700
البنك الوطني الجزائري	2	14	5528	5977	5326	5400
القرض الشعبي الجزائري	2670	4192	4816	5005	4856	22081
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	1193	2163	4339	4073	3795	3830
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	0	61	530	1736	1905	1936
بنك التنمية المحلية	0	0	651	1639	2069	2100
سوسيتي جينيرال	0	0	66	555	850	900
بنك البركة	111	14	164	204	208	310
بنك الريان	0	0	0	33	59	85
هاوستين بنك	0	0	0	0	41	66
المجموع	**110066**	**139223**	**173131**	**203030**	**210141**	**316438**

Source: Documentation interne SATIM, 2005.

وتشير الإحصائيات أن عدد البطاقات البنكية المستعملة في السوق المصرفية الجزائرية قد بلغ 458590 بطاقة في نهاية عام 2006، إلا أنه في إحصائيات أخرى صدرت

في 2007/04/30 أشارت إلى أن عدد البطاقات وصل 1.268 مليون بطاقة، وجاء في تقرير آخر صدر في 2008 أن عدد البطاقات البنكية قد فاق 1.3 مليون بطاقة، في حين أن الأرقام الرسمية تقدر عدد المرشحين للحصول على هذه البطاقة بحوالي 10 مليون مرشح مستقبلا[26]، وهو ما يدل على تطور تكنولوجيا الصناعة المصرفية في الجزائر وارتفاع وعي العملاء لاستخدام هذه البطاقات.

وفي مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية تم عقد اتفاق شراكة ما بين المجموعة الفرنسية (Diagran Edi) الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي,Soft Engineering MAGT Multimédia ، ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST لتنشأ على إثره شركة لخدمات الصيرفة الإلكترونية Algeria Banking Service الهدف منها هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر[27].

وبالرغم من التطور المعتبر في مجال البطاقات البنكية إلا أن إقبال الجمهور كان متواضعا في البداية ومرد هذا إلى غياب ثقافة مصرفية في المجتمع، إضافة إلى انعدام الثقة في أساليب السحب إلكترونيا، إلى جانب العطل الذي يصيب تلك الموزعات، لكن تم استدراك بعض النقائص وأصبح بإمكانية العملاء اللجوء إلى هذه الموزعات، خاصة في الأوقات التي يكثر فيه السحب من الشبابيك البنكية.

2 ـ المشاريع الإلكترونية في أعمال البنوك الجزائرية:

تميز عام 2006 بإطلاق العديد من المشاريع في إطار عصرنة البنوك الجزائرية، من أهم هذه المشاريع البدء الفعلي في استخدام نظام المقاصة الإلكترونية، واعتماد نظام الدفع الإلكتروني للعمليات المصرفية الكبيرة RTGS*.

2ـ 1 اعتماد نظام الدفع الإلكتروني للعمليات المصرفية الكبرى: في إطار تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري لاسيما من حيث أنظمة الدفع، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنوك العالمية بإنجاز نظام دفع إلكتروني متطور، تم الشروع في تنفيذه عام 2004، وشرع في تجريبه في نهاية ستة 2005، ودخل في

مرحلة التشغيل بصفة نهائية في فيفري عام 2006 [28]، ويعرف نظام RTGS على أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري ومستمر في تنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للبنوك[29].

2-2 نظام المقاصة الالكترونية: موازاة مع نظام الدفع الالكتروني للمبالغ الكبرى RTGS تم إنشاء أرضية جديدة للصناعة المصرفية تتمثل في منظومة المقاصة الالكترونية التي ترتكز على المعالجة الآلية للمعطيات والصور دون اللجوء إلى مستند ورقي.

ويعتمد نظام المقاصة الالكترونية على المعالجة عن بعد Teletraitement لتسوية المعاملات مابين البنوك الجزائرية والمؤسسات المالية، ويعرف هذا النظام بـ" نظام الدفع للمبالغ الصغرى"[30]، حيث تم استكمال الهيكلة المؤسساتية والقانونية لهذا النظام بوضع مؤسسة مركزية للمقاصة الأولية موطنة لدى بنك الجزائر في أوت 2004، كما تم وضع هيئة رئيسية للتقييس وتوحيد إجراءات وطرق المقاصة الالكترونية،حيث انطلق العمل بنظام المقاصة الإلكترونية القبلية بين البنوك ATCI؟ بالتعاون الفني الأجنبي في مرحلة أولى بمقاصة الشيكات في ماي2006، تبعتها التحويلات في يوليو من نفس العام، ثم المعاملات المتعلقة بالنقد الآلي في أكتوبر 2006.[31]

ويعتبر نظام ATCI نظام محمي بشكل ذاتي من خلال تحديد الحدود القصوى المسموح بها للأرصدة المدينة المتعددة الأطراف التي يراقبها باستمرار، كما أن هذا النظام يعتبر مؤمنا ضد الغش على أساس أن المبادلات تتم بواسطة بطاقات مختومة ومشفرة وموقعة وفقا لبرتوكول أمني، وهو مؤمن ضد المخاطر العملياتية من خلال وضع موقع للنجدة.

3 ـ متطلبات تحسين وتطوير أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية :

إن ممارسة الصيرفة الإلكترونية على مستوى البنوك الجزائرية يستوجب توفر جملة من المتطلبات أهمها:

3-1 البنية التحتية اللازمة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات نذكر منها:

- توفر الحواسيب المنزلية وفي المؤسسات،حيث أن انتشار أجهزة الحاسوب في الجزائر لا يزال ضعيفا، بمعدل 44 كمبيوتر لكل 1000 شخص، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول المتقدمة.

- انتشار شبكات الاتصال بكل أنواعها، والذي سيؤمن القيام بالصيرفة الإلكترونية، حيث تغطي الاتصالات غالبية التراب الوطني بشبكة تقدر بـ 22000 كلم من الخطوط الهرتيزية و15000 كلم من الألياف البصرية، بالإضافة إلى الشبكة المؤسساتية الخاصة بالصكوك البريدية[32].

– توفر الشبكة العالمية للمعلومات "الانترنيت"، حيث ارتفع عدد مستخدمي الانترنيت في الجزائر إلى 1920000 في جويلية 2007 بعد ما كان 50000 مستخدم في بداية عام 2000، وعلى الرغم من ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت، فهو لا يكفي، فهم يشكلون نسبة 5.7% من مجموع سكان الجزائر، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالجارة بتونس التي تصل فيها نسبة المستخدمين إلى 9.2% مجموع السكان في عام 2007.[33]

3-2 العنصر البشري: يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البنوك العمومية في السنوات الأخيرة لتطوير الخدمات المصرفية، والاستفادة من التطورات التكنولوجية، إلا أن هذه الجهود سوف تظل محدودة النتائج مالم يواكبها تطوير لإمكانيات العاملين وقدراتهم، بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمات المصرفية وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك الجزائرية.

3-3 إصدار التشريعات لتسهيل انتشار الأعمال الإلكترونية وهذا بإصدار نصوص قانونية لحماية الملكية الفكرية والمعطيات الشخصية، التصديق على التوقيع الإلكتروني، وتحديد إجراءات وقواعد العمل المصرفي الإلكتروني.

ونذكر الجهود التي بذلتها الجزائر في مجال التشريع بخصوص الأعمال الإلكترونية من بينها المرسوم 96–10 المتعلق بمجال الإيداع القانوني، والأمر رقم 03–05 المتعلق

بالملكية الفكرية، ويتطلب الأمر استحداث بعض التشريعات المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني وضبط العمليات الإلكترونية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية.

4 ـ الآثار المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار الجاتس على البنوك الجزائرية:

4ـ1 شروط استفادة البنوك الجزائرية من تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية: لكي تستفيد المنظومة المصرفية الجزائرية من تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية، يجب أن تتوفر على مجموعة من الشروط الضرورية لنجاح انضمام الجزائر إلى اتفاقية الجاتس، تدخل هذه الشروط في إطار ما يسمى ببيئة الأعمال أو مناخ الاستثمار الملائم، في وقت أصبح فيه تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يتطلب تحضيرا دقيقا، ومن العناصر الهامة لنجاح انفتاح الأسواق المصرفية نذكر ما يلي:

– الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي؛

– وضع التشريعات الضرورية والملائمة التي تعمل على تطوير الصناعة المصرفية؛

– تعزيز تطبيق مبادئ وأسس الحوكمة على مستوى البنوك؛

– تفعيل دور الأجهزة الرقابية والإشرافية للمحافظة على استقرار المنظومة المصرفية في إطار عملية التحرير المصرفي.

4ـ2 الآثار الإيجابية المتوقعة على عمل البنوك الجزائرية: من المتوقع أن تحقق البنوك العمومية مكاسب عديدة من عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوقع على اتفاقية تحرير الخدمات ومنها الخدمات المالية والمصرفية نذكر منها مايلي:

– من الممكن أن تزداد درجة كفاءة وفعالية واستقرار البنوك العمومية مع تدرج عملية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على المستوى العالمي، وانفتاح السوق المصرفية.

– من المتوقع أن تفتح هذه الاتفاقية المجال للمنافسة بين البنوك العمومية و البنوك الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز هذه البنوك على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها السوقية؛

– توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء، فالتحرير المالي والمصرفي من شأنه أن يساعد البنوك على تنويع وتطوير الأدوات المصرفية من جهة، ونظم وأساليب العمل في مجال الصناعة المصرفية من جهة أخرى.

– إن المنافسة التي ستنتج عن هذا التحرير من شأنها أن تدفع البنوك الجزائرية إلى الرفع من كفاءة الإدارة وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة.

– يؤدي التحرير في إطار اتفاقية الجاتس إلى إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري، وتقديم خدمات حديثة، كالخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات الإلكترونية، كما أنه سيؤدي إلى القيام بالصيرفة الشاملة وتعزيز دور الوساطة المالية.

– يمكن أن تؤدي اتفاقية الجاتس إلى التحسين في المناخ الذي تعمل فيه البنوك والعمل على تطوير نظم الإشراف والرقابة على البنوك، وذلك ضمانا لسلامة الجهاز المصرفي واستقراره؛

– تؤدي عملية التحرير المالي والمصرفي في إطار اتفاقية الجاتس إلى تخفيض مخاطر السوق، كما أنها تساعد على تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم معاملاتها ومجال الخدمات.

– سيؤدي دخول المؤسسات المالية المصرفية الأجنبية إلى السوق المصرفية الوطنية في إطار الجاتس بنقل التكنولوجيا المصرفية، بما يؤدي إلى تطوير الأساليب والممارسات المصرفية ويتواكب مع أحدث التقنيات المتاحة على الصعيد العالمي.

– سيؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية إلى تحسين إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية، واختيار أفضل الوسائل وأنجعها لمواجهة الأزمات المالية والمصرفية.

4-3 الآثار السلبية المتوقعة على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية: في ضوء الجدل المرتبط بإستراتيجية المواجهة، وانطلاقا من واقع وطبيعة هيكل الجهاز المصرفي الجزائري ، اختلفت التوقعات حول انعكاس اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية على البنوك العمومية، والتي تنصب حول الجوانب التشاؤمية، وبناء على ذلك نتوقع آثار سلبية تتمثل في:

– المنافسة غير المتكافئة بين البنوك العمومية والبنوك الأجنبية، حيث أن البنوك العمومية مازالت غير مهيأة للمنافسة بسبب انخفاض رؤوس أموالها، ومحدودية أحجامها، وتواضع جودة خدماتها مقارنة مع البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر[34].

– إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة في السوق المصرفية الجزائرية، مما قد يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للجزائر، وبالتالي على سياسات التنمية، خاصة في ظل وجود أشكال المنافسة الضارة؛

– سعي البنوك الأجنبية إلى خدمة القطاعات المربحة فقط، في حين أن البنوك العمومية موجهة لخدمة كل القطاعات، الأمر الذي يعطي أسبقية للبنوك الأجنبية في زيادة أرباحها؛

– سيؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية إلى تضخم البنية المصرفية وسوء توزيعها الجغرافي، وهو ما يؤدي إلى ما يسمى بالوفرة المصرفية، ويمكن أن يصل الأمر بعض البنوك المحلية إلى الخروج من السوق المصرفية؛

– تعرض البنوك العمومية إلى أزمات مصرفية بسبب عملية الانفتاح والالتزام باتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

5 ـ إستراتيجية مواجهة تحديات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في ظل اتفاقية الجاتس:

تحتاج البنوك الجزائرية إلى إستراتيجية لمواجهة تحديات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، والتي من شأنها أن تعمل على زيادة قدراتها التنافسية وذلك من خلال الإجراءات والآليات التالية:

– تأهيل الجهاز المصرفي وتحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإدخال التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى إرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في تعاملاتها، مع ضمان استقلالية البنوك من المراقبة المباشرة للدولة؛

– التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة منافسة البنوك الأجنبية العاملة في السوق المصرفية الجزائرية، وضرورة الربط ما بين خيار الصيرفة الشاملة وعولمة النشاط المالي والمصرفي.

– الاستعداد والإعداد الجيد للدخول في التعامل مع المستحدثات المصرفية المتمثلة في المشتقات المالية والعقود المستقبلية، نظرا للمخاطر التي ستنجر عنها؛

– مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، وهذا بتفعيل صيغ الشراكة مع الأجانب (فنية ومالية) للاستفادة من التقنيات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة وأساليب الإدارة الحديثة؛

– مواكبة البنوك العمومية للمعايير المصرفية الدولية (معايير لجنة بازل)، الخاصة بتقوية وتمتين قاعدة رأس المال، وقواعد الحذر وإدارة المخاطر، وتطبيق أسس ومبادئ الحوكمة من المنظور المصرفي؛

– وضع آليات للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية التي قد تواجهها البنوك الجزائرية، و العمل على زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الكفء لمواردها ومواجهة المخاطر التي تعترضها عند القيام بأعمالها، الأمر الذي يتطلب توفر نظام جيد للمعلومات وتحليلها لاتخاذ القرارات السليمة، بما في ذلك دور بنك الجزائر في مرحلة تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية والرقابية؛

– تقوية آلية تحصيل الديون، وحل مشكلة القروض المتعثرة التي تعود بصورة رئيسية إلى الحكومة والقطاع العام، والانتهاء من عملية تطهير وإعادة رسملة البنوك العمومية؛

– تبني وتطوير المفهوم الحديث للتسويق المصرفي، إذ يعد هذا أمرا ملحا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية، حيث يساهم هذا المفهوم في تعزيز القدرات التنافسية تمكن البنوك الجزائرية.

الخاتمـــة :

من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1 ـ أن البيئة المصرفية الدولية عرفت عدة تحولات كان أهمها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، غيرت من ملامح الصناعة المصرفية وأدت إلى توسع نشاط البنوك؛

2ـ الأهمية النسبية المتزايدة لقطاع الخدمات بصفة عامة، والقطاع المالي والمصرفي بصفة خاصة، زاد من الاتجاه نحو تحرير هذا القطاع وإدراجه ضمن جدول أعمال المنظمة العالمية للتجارة والذي كلل بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ومنها الخدمات المصرفية والمالية؛

3ـ أن البنوك العمومية لا زالت غير مهيأة لمواجهة المنافسة التي تفرضها البنوك الأجنبية.

4ـ أن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار الجاتس وفي بيئة مصرفية مثل البيئة المصرفية الجزائرية سيترك آثارا سلبية وأخرى إيجابية.

وفي ظل التطورات المصرفية العالمية ونظرا للآثار الجانبية التي ستنعكس على البنوك الجزائرية من جراء تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار الجاتس وللتقليل من حدة الآثار السلبية نقترح ما يلي:

1 ـ تعظيم المكاسب التي يتيحها تحرير الخدمات المالية والمصرفية، ومواجهة الآثار السلبية بتأهيل البنوك العمومية وتمكينها من مواجهة المنافسة التي تفرضها البنوك الأجنبية؛

2ـ ضرورة تبني البنوك العمومية للتسويق الحديث على أساس أنه وظيفة وليس عملية تمارس فيها مبادئ التسويق بصورة عشوائية؛

3ـ العمل على تنويع الخدمات المصرفية المقدمة وتحسين جودتها، الارتقاء بالعنصر البشري، والاستفادة القصوى من التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات في تطوير الصناعة المصرفية لتعزيز القدرات التنافسية للبنوك العمومية؛

5 - ضرورة تعزيز وتدعيم الصيرفة الالكترونية في البنوك العمومية بوضع القوانين والتشريعات اللازمة تماشيا مع متغيرات البيئة المصرفية العالمية.

- المراجع المستخدمة :

أولا- الكتب :

1 - فرج عبد العزيز عزت، اقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة، دار البيان للطباعة والنشر، مصر 2002.

2- محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.

3 - سامي أحمد مراد، تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات "الجاتس" الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة،2007.

4- صلاح الدين حسن السيسي، الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

ثانيا- المجلات :

1 - بنك مصر، التخطيط الاستراتيجي في البنوك في عالم متغير، مركز البحوث، العدد السادس،1999.

2- بنك الإسكندرية، تنمية القطاع المصرفي لمواجهة تحديات العولمة، النشرة الاقتصادية، المجلد الواحد والثلاثين، 2003.

3- البنك الأهلي المصري، نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة (دراسة مقارنة)، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، 2000.

4 - سلوى العنتري، التطورات المعاصرة في مجال الصناعة المصرفية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد12، 1998.

5 - محمود صفوت قابل، البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، 2002.

ثالثا- المذكرات و الرسائل:

1 ـ محمد زكريا عبد الواحد، تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقات الجات، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد جامعة عين شمس، القاهرة، 2002.

2 ـ هبة محمود الطنطاوي الباز، التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003.

3 ـ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

4 ـ عبير عبد الرحمن محروس، تأثير الحصة السوقية ودرجة التركز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك التجارية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1998.

5 ـ بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، الأفاق والتحديات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005.

6 ـ عامر بشير، تحديث البنوك التجارية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2005.

رابعا- المؤتمرات والندوات:

1ـ صلاح عبد الرحمن مصطفى الطالب، اتجاهات إدارات البنوك التجارية الأردنية نحو تأصيل العلاقة مع العميل (دراسة تحليلية ميدانية)، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الأول حول التسويق في الوطن العربي، الواقع وأفاق التطوير، المنظم بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة يومي 15 و16 أكتوبر 2008.

2 ـ محمد مصطفى، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في الأردن (1990–2001)، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2003.

3ـ فواز عبد الستار العلمي الحسيني، تجارة الخدمات و أثارها المتوقعة على الاقتصاد السعودي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، الرياض، أيام:19–23 أكتوبر2002.

4 ـ عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم يومي 11و12 مارس 2008، بجامعة ورقلة، الجزائر.

5ـ رحيم حسين، معراج هواري، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، المنظم بجامعة الشلف الجزائر، يومي 14و 15 ديسمبر 2004.

6ـ نصر الدين بوريش، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كدعامة للميزة التنافسية وكأداة لتأقلم المؤسسات الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، المنظم بجامعة الشلف، يومي 27و28 نوفمبر 2007.

خامسا- التقارير :

– بنك الجزائر، تحديث الهياكل الأساسية لأنظمة الدفع، التقرير السنوي لعام 2007.

سادسا- المواقع الالكترونية :

1- www.muflehakel.com/not%20clasifed/bankscompttvnss.httm.

2- http//www.Icatu.org/add/slow_chosen_study.php? main=405.

3- http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=141050&pg =3.

4- http://ik.ahram.org.eg/IK/Ahram/2008/2/11/INVE2.HTM.

5- http://www.annabaa/org/nbnewws/63/302.htm.

الهوامش:

* General Agreement on Trade in Services

1 ـ بنك القاهرة، النشرة الاقتصادية المصرفية، العدد الرابع، ديسمبر 2000، ص17.

2 ـ بنك مصر، التخطيط الاستراتيجي في البنوك في عالم متغير، مركز البحوث أوراق مصر البحثية، العدد السادس،1999،ص25.

3 ـ فرج عبد العزيز عزت، اقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة، مرجع سابق، ص06.

4 ـ بنك مصر، التخطيط الاستراتيجي في البنوك في عالم متغير، مركز البحوث، العدد السادس،1999، ص ص33—34.

5 ـ محمد زكريا عبد الواحد، تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقات الجات، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص40.

6ـ هبة محمود الطنطاوي الباز، التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة عين شمس القاهرة، 2003، ص80.

7 ـ بنك الإسكندرية، تنمية القطاع المصرفي لمواجهة تحديات العولمة، النشرة الاقتصادية، المجلد الواحد والثلاثين، 2003، ص14.

8ـ خولة مناصرة، البنوك الإسلامية.. المنافسة تزداد صعوبة، مجلة المصرفية الإسلامية، العدد الأول، المملكة العربية السعودية، ماي 2009، ص44.

9ـ البنك الأهلي المصري، نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة (دراسة مقارنة)، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، 2000، ص11.

10 ـ متطلبات تطوير جودة الخدمات المصرفية، النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية، المجلد الرابع والثلاثون،2002،ص22.

11 ـ عبير عبد الرحمن محروس، تأثير الحصة السوقية ودرجة التركز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك التجارية في مصر، رسالة ماجستير في ، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1998، ص ص14—15.

12 ـ مفلح محمد عقل، تنافسية القطاع المصرفي في الأردن، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، المنظم أيام 13–15 أوت 2001 بالأردن، ص2، والمنشورة على الموقع الالكتروني: www.muflehakel.com/not%20clasifed/ bankscompttvnss.httm ، أطلع عليه بتاريخ: 2008/05/28

13 ـ صلاح عبد الرحمن مصطفى الطالب، اتجاهات إدارات البنوك التجارية الأردنية نحو تأصيل العلاقة مع العميل (دراسة تحليلية ميدانية)، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الأول حول التسويق في الوطن العربي، الواقع وأفاق التطوير، المنظم بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة يومي 15 و16 أكتوبر 2008، ص 120.

14 ـ مفلح محمد عقل، الصناعة المصرفية على أبواب القرن الواحد والعشرين، حالة الأردن، مرجع سبق ذكره، ص23.

15 ـ عبير عبد الرحمان محروس، تأثير الحصة السوقية ودرجة التركز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك التجارية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص17.

16 ـ تحرير تجارة الخدمات يضيف للاقتصاد العالمي حوالي 390 مليار دولار، بينما تحرير قطاع الصناعة يضيف 211 مليار دولار، جريدة الوطن السعودية، الصادرة في 2002/07/28 والمنشورة على الموقع الإلكتروني:

http://www.alhramain.com/text/alrsheef/eqtsid/2002/039/2.htm15/03/2008.

أطلع عليه بتاريخ 2008./03/15

17 ـ مذكرة الأمانة العامة للإتحاد حول تحرير تجارة الخدمات و آثارها على البلدان العربية من على الموقع الإلكتروني:

http//www.Icatu.org/add/slow_chosen_study.php? main=405

أطلع عليه بتاريخ 2008./06/12

18 ـ انظر في ذلك:

– أحمد جويلي، 14% حصة الخدمات من مجمل التجارة العربية، من على الموقع الالكتروني:

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=141050

أطلع بتاريخ 2008./07/17

– نعمان الزياتي، مفاوضات تحرير تجارة الخدمات، الفرص والمحاذير، من على الموقع الالكتروني: http://ik.ahram.org.eg/IK/Ahram/2008/2/11/INVE2.HTM

أطلع عليه بتاريخ 2008./06/12

19 ما هي الأسباب الداعية إلى تحرير التجارة العالمية، من الموقع الإلكتروني:

أطلع بتاريخ 2008./06/24 http://www.annabaa/org/nbnewws/63/302.htm

20ـ صلاح الدين حسن السيسي، الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دراسة نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص164.

21 ـ محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص760.

22ـ سامي أحمد مراد، تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجاتس"، مرجع سابق، ص ص49–51.

23 ـ عامر بشير، تحديث البنوك التجارية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص105.

24ـ محمد صفوت قابل، البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، مرجع سابق، ص451.

SATIM: Société Algérienne D'automatisation Des Transactions Interbancaire et monétique.

25ـ عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم يومي 11–12 مارس 2008، بجامعة ورقلة، الجزائر، ص12.

26ـ جيلالي مسري، نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر، البطاقات والنقود الالكترونية نموذجا، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007، ص146.

27 رحيم حسين و معراج هواري، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، المنظم بجامعة الشلف الجزائر، يومي 14– 15 ديسمبر 2004، مجمع النصوص العلمية، ص329.

28- بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص203.

29- بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، الأفاق والتحديات، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص168.

30- بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص121.

ATCI: Algérienne, Télé- Compensation Interbancaire.

31- بنك الجزائر، تحديث الهياكل الأساسية لأنظمة الدفع، التقرير السنوي لعام 2007، ص123.

32 - نصر الدين بوريش، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كدعامة للميزة التنافسية وكأداة لتأقلم المؤسسات الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، المنظم بجامعة الشلف، يومي 27–28 نوفمبر 2007.، ص ص10–11.

33 - الاتحاد الدولي للمواصلات، إحصائيات 2007.

34- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد1/2002،ص60.